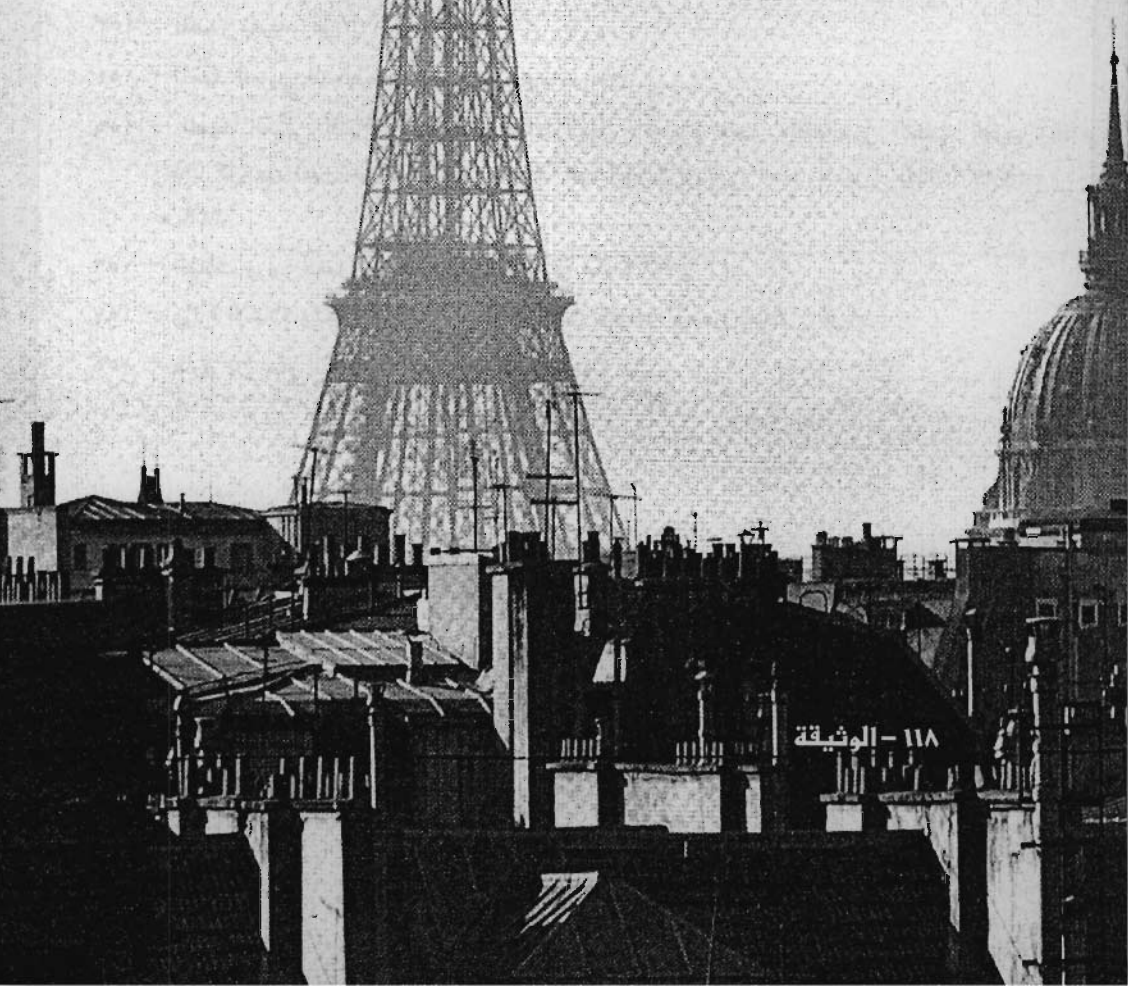


العالم للقارة العربية

فرنسا والخليج العربي
حتى نهاية الحرب العالمية الثانية



الفرنسية ١٩٧١-١٩٩٠م

بقلم الدكتور صادق ياسين محمد الحلو

بعد حصول فرنسا على امتيازات دينية وتجارية من السلطان العثماني سليمان الأول ١٥٣٥م في أملاك الدولة العثمانية، ومنذ أن دخلت ميدان الشركات التجارية والسعي للحصول على مستعمرات في الهند، أولت عناية خاصة بالبلاد الواقعة على طريق الهند، وبخاصة بلدان الخليج العربي^(١). وسعت فرنسا في القرن التاسع عشر إلى أن تؤسس لها مراكز تجارية وقنصلية في بعض موانئ الخليج العربي، إذ عينت شركة الهند الشرقية الفرنسية وكيلًا لها في البصرة منذ ثلاثينات القرن الثامن عشر لمتابعة عملياتها التجارية، وحتى يستطيع منه القنصل الفرنسي مراقبة ومتابعة النشاط البريطاني والهولندي السياسي والتجاري في مناطق الخليج العربي وبلاد فارس والجزيرة العربية وشبه القارة الهندية، وأن تقيم علاقات اقتصادية مع بعض الدول وتفتح فيها قنصليات مثل مسقط، لكن تلك الجهود قوبلت بإجراءات بريطانية حازمة لتأمين سلامة مواصلاتها إلى الهند، ونجحت في إفشال تلك المحاولات الفرنسية، ونجحت منذ عشرينات القرن التاسع عشر في عقد اتفاقيات الهدنات البحرية^(٢)، التي أصبحت أساساً لعلاقات بريطانيا السياسية مع أقطار الخليج العربي حتى الحرب العالمية الأولى، وتضاءل النشاط الفرنسي في عقد الثلاثينات والأربعينات والخمسينات من القرن التاسع عشر في متابعة السياسة البريطانية في الخليج العربي^(٣).



ونشطت بريطانيا في تحجيم المحاولات الفرنسية الرامية لإعادة نشاطها السياسي والاقتصادي في الخليج العربي التي شهدتها الحقبة في نهاية القرن التاسع عشر، فقد تصاعد التحرك السياسي الفرنسي، ورأت فرنسا أن تنسق مع قوة أخرى لمواجهة النفوذ البريطاني، فاتصلت بالروس عام ١٨٩٤م، وتطورت العلاقة إلى التحالف عام ١٨٩٥م، حيث كانت روسيا القيصرية تخطط للوصول إلى مياه الخليج العربي، إلا أن ذلك سرعان ما سقط في دوامة العلاقات الدبلوماسية التي لم تستمر^(٤).

لم يثن ذلك فرنسا عن إعادة محاولتها لإيجاد مرتكز سياسي لها في منطقة الخليج العربي، فأجرى القنصل الفرنسي مفاوضات طويلة مع سلطان مسقط فيصل بن تركي، توصلًا في نهايتها إلى عقد اتفاق سري عام ١٨٩٩م منح الفرنسيون بموجبه امتياز تجاري تمثل بسماع السلطان العماني لفرنسا بإنشاء مشروع للفحم بالقرب من ميناء بندر جصة^(٥). وقد عدت بريطانيا ذلك تحدياً لنفوذها في عُمان خاصة، والخليج العربي عامة.

قامت حكومة الهند على أثر ذلك بإرسال حملة عسكرية بقيادة (الأدميرال دوكلاس) لإرهاب السلطان، وإجباره على الإعلان جهراً بإلغاء الاتفاقية مع فرنسا، والمحافظة على ارتباطه الوثيق بالنفوذ البريطاني^(٦).

على إثر ذلك لجأت فرنسا إلى استثمار جهودها الخاصة في توسيع نفوذها، حيث بدأت تستعرض قوتها العسكرية في المنطقة عن طريق القيام بمظاهرات عسكرية كان الهدف منها الإيحاء للجانب البريطاني بأن لفرنسا الحق في تركيز نفوذها في منطقة الخليج العربي، ولم تكف بهذا الإجراء بل حاولت نقل المواجهة عبر وسائل الإعلام، وخاصة الصحافة التي قادها (المسيو جوجيو Monsieur GoGieo) صاحب النشاط التجاري الواسع في تجارة السلاح، وراح يكتب المقالات اللاذعة ساخراً من الإجراءات البريطانية وموظفيها في صحيفة ديمانش كولنيال Dimanch Colonial، وبعض الصحف العربية الصادرة في القاهرة، وكانت ردود فعل الجانب البريطاني قوية حتى أن اللورد كيروزن Ciurozen أشار بحنق إلى التعاون الفرنسي - الروسي في الخليج العربي، ووصفه بأنه مؤامرة هدفها النيل من النفوذ البريطاني^(٧).

ورغم تلك الإجراءات البريطانية في نهاية القرن التاسع عشر للحد من المنافسة الدولية لنفوذها في الخليج العربي فإن فرنسا قامت بنشاط بحري آخر، حيث أن بعض سفن عمان رفعت الأعلام الفرنسية، وذلك حتى لا تخضع لنفوذ السلطان العثماني أو لتفتيش السفن البريطانية، التي كانت تدعي محاربة الرقيق، ومكافحة تهريب السلاح، وسميت هذه العملية بفرنسة السفن العمانية . وقد أثار هذا العمل مشكلة سياسية بين فرنسا وبريطانيا كادت تصل لدرجة المجابهة الحربية، ولكن الأمر سوي في النهاية سلمياً عام ١٩٠٦م^(٨) .

ولأسباب عديدة فإن فرنسا لم تحدد سياسة عامة تجاه الشرق العربي بعد الحرب العالمية الأولى عدا احتلالها لسوريا ولبنان، وحصولها على حصة في شركة نفط العراق، وخلال الحرب العالمية الثانية، ونتيجة للهزيمة والاحتلال تراجعت فرنسا أمام بريطانيا في المنطقة بدرجة أكثر بكثير مما حدث خلال وبعد الحرب العالمية الأولى^(٩) .

ثم اتخذت فرنسا موقفاً معادياً من الحركة القومية العربية في المشرق العربي بين الحربيين العالميتين خوفاً من انتقال هذا التيار، وانتشاره إلى شمال أفريقيا، حيث كان الحفاظ على الوجود الفرنسي هناك، يعد مصلحة حيوية في نظر فرنسا^(١٠) .

كان ذلك الموقف الفرنسي المعادي للقضايا القومية العربية في بلاد الشام والمغرب العربي، كانا عمليين مهمين في ضعف علاقاتها السياسية مع المشرق العربي الذي تضائل الموقف الفرنسي فيه خلال الحرب العالمية الثانية لصالح بريطانيا التي استطاعت قواتها إخراج قوات الجنرال ديغول General De Gaulle من سوريا ولبنان، وفضلاً عن ذلك كان اعتراف الجمهورية الفرنسية الرابعة في ١٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م بالكيان الصهيوني قد أثر تأثيراً سيئاً على علاقات فرنسا، ومنها منطقة الخليج العربي .

وفي مرحلة الخمسينات ظلت صورة فرنسا مشوهة في الوطن العربي، بسبب حرب التحرير الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي، واشتراكها في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م، ومع ذلك احتفظت فرنسا بعلاقات تجارية وثقافية مع بعض بلدان الوطن العربي^(١١) .

ولم تتحسن العلاقات العربية الفرنسية إلا بعد وصول الجنرال ديغول إلى السلطة وموافقته على إعطاء الجزائر استقلالها واتخاذها موقفاً موضوعياً في حرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧م من الصراع العربي الصهيوني، أدى كل ذلك إلى عودة العلاقات وتحسنها مع الدول العربية، وقد احتل الوطن العربي قسماً وافراً من الاستراتيجية الديجولية، فمنذ البداية لمس الجنرال ديغول الأهمية المركزية والمتنامية لهذه المنطقة في النظام الدولي، لذا فقد سعى تدريجاً إلى إعادة صياغة سياسته الخارجية الموجهة لهذا الجزء من العالم^(١٢).

لقد كان الخليج العربي لما فيه من إنتاج نفطي واحتياطي هائل قد دفع فرنسا إلى التخطيط من أجل الاعتماد على نفط الخليج العربي على المدى البعيد^(١٣).

العلاقات الفرنسية القطرية حتى عام ١٩٧١م

كان الاقتصاد القطري قبل اكتشاف النفط يعتمد على تجارة اللؤلؤ والنقل البحري، وبعض المنتجات الأخرى، وبموجب المعاهدة الموقعة بين قطر وبريطانيا عام ١٩١٦م منعت تجارة السلاح وبعض الفعاليات الأخرى^(١٤).

بدأت المحاولات الأولى للتنقيب عن النفط في قطر في ١٩٣٥م، عندما منح حق البحث عن البترول لشركة البترول الإنجليزية الإيرانية، وتحول الامتياز في عام ١٩٣٧م إلى ما أصبح يعرف فيما بعد بشركة نفط قطر المحدودة، التي اكتشفت وجود النفط عام ١٩٤٠م إلا أن عمليات الإنتاج تأخرت بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية فتأخر الإنتاج حتى عام ١٩٤٩م^(١٥).

وبعد استثمار النفط أصبح الاقتصاد القطري يركز بشكل أساسي على البترول، واستخدمت قطر ما كان يدره عليها من أموال في المجالات الاقتصادية المختلفة، وأنشأت صناعات جديدة في محاولة لتنويع النشاط الاقتصادي وعدم جعله أحادي الجانب.

غير أن فرنسا لم تطور علاقاتها مع منطقة الخليج العربي، إذ ظلت بعيدة لمدة طويلة ومبعدة من قبل بريطانيا أولاً، ثم أمريكا وبريطانيا لاحقاً، لكن وصول الجنرال

ديجول إلى الحكم وما اتخذه من مواقف وسياسة تجاه العالم الثالث بعامة والوطن العربي خاصة، فضلاً عما كانت تسعى إليه منطقة الخليج العربي لتنويع علاقاتها مع الدول الغربية قد أدى إلى نشوء علاقات بين فرنسا وقطر^(١٦).

وفي هذا الإطار حاولت فرنسا الحصول على الإنتاج النفطي مباشرة، ف وقعت شركة (إيراب) الفرنسية، وشركة البترول الفرنسية مع قطر عقداً للبحث واستثمار البترول في قطر في أبي زهب^(١٧).

ولم يقتصر النشاط الفرنسي في قطر على البحث عن البترول، وإنما نشأت بين قطر وفرنسا في الستينات من القرن العشرين مبادلات تجارية، وهي ذات طبيعة المبادلات مع البلدان المنتجة للبترول^(١٨).

تألفت الصادرات الفرنسية إلى قطر من السيارات ومنتجات الصلب والأحجار الكريمة والأجهزة الميكانيكية، ووصلت هذه المنتجات عام ١٩٦٩م وعلى التوالي كالاتي : ٣,٥ مليون فرنك، ٣,٥ مليون فرنك، ١,٢ مليون فرنك، ١,٥ مليون فرنك^(١٩).

وفي هذه الحقبة من العلاقات الفرنسية القطرية كان للبترول أهمية كبيرة في المبادلات الفرنسية القطرية، وخاصة في فقدان التوازن في الميزان التجاري الذي مال لصالح قطر، كما يظهر من الجداول التالية للصادرات الفرنسية إلى قطر والواردات الفرنسية منها.

جدول رقم (١)

الصادرات الفرنسية إلى قطر (بملايين الفرنكات الفرنسية)

السنة	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١
القيمة	١٣	١٢	١٣,٨

جدول رقم (٢)

الواردات الفرنسية من قطر (بملايين الفرنكات الفرنسية)

السنة	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١
القيمة	١٧٢	١٧٨	٣٢٩,٥

جدول رقم (٣)

واردات فرنسا من النفط الخام (بملايين الأطنان) من عمان، أبوظبي، قطر^(٢٠)

السنة	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
القيمة	٤,٤	٧,٩	٧,٥	١٣,٦	١٩,٣	٢٠,٦

جدول رقم (٤)

العجز في الميزان التجاري الفرنسي (بملايين الفرنكات)^(٢١)

السنة	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١
القيمة	١٥٩ _	١٦٥ _	٣١٥,٧ _

ومن قراءة الجداول السابقة يظهر أن الميزان التجاري الفرنسي مع قطر هو في عجز يميل إلى صالح قطر، إن تفسير العجز الوارد في الجدول رقم (٤) يعود إلى الطلب المتزايد أكثر فأكثر على البترول ومشتقاته في الواردات الفرنسية من قطر، ومع نهاية رئاسة ديحول عام ١٩٦٩م كانت فرنسا تستورد معظم استهلاكها للنفط من الدول العربية، وكانت قطر تأتي في المرتبة السابعة بين الدول العربية المصدرة للنفط إلى فرنسا عام ١٩٦٩م، حيث وصلت قيمته إلى ١٧٢ مليون فرنك فرنسي^(٢٢)، أنظر جدول رقم (٢).

ومن جانب آخر تصاعد عدد البواخر الفرنسية التي وصلت إلى ميناء الدوحة في حقبة الستينات، وارتفع عددها من خمس بواخر عام ١٩٦٧م إلى ٩ في عام ١٩٧٠م^(٢٣)، أنظر جدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)

إحصائية بعدد السفن الفرنسية الواصلة إلى قطر

السنة	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
عدد السفن	٥	٦	١٠	٩

حاولت فرنسا أن تقلل من العجز في ميزانها التجاري مع دول منطقة الخليج العربي في منتصف الستينات فلجأت إلى تسويق السلاح، منذ ذلك الوقت زودت أغلب دول المنطقة بمختلف التجهيزات العسكرية^(٢٤)، وبذلك شهدت حقبة الستينات بداية لعلاقات اقتصادية متنوعة بين قطر وفرنسا، كانت مقدمة لعلاقات أوسع وفي مجالات عديدة تسليحية وصناعية وسياسية.

تطور العلاقات التجارية القطرية الفرنسية ١٩٧١ - ١٩٨٤م

استمرت العلاقات القطرية الفرنسية بالتوسع والتوطد، وبخاصة في مجال البترول حتى بعد وفاة دييجول ومجيء بومبيدو وجيسكار ديستان من بعده، جنت فرنسا في عهد جيسكار ديستان ثمار السياسة التي بدأها دييجول مع الوطن العربي، والتي أرادها أن تخدم في النهاية فرنسا ومصالحها الاقتصادية في المنطقة العربية^(٢٥).

أصبحت فرنسا تستهلك كمية أكبر من نفط الخليج، وبخاصة في حقبة السبعينات، وكانت قطر من بين الدول العربية التي زادت من صادراتها النفطية إلى فرنسا التي احتلت المرتبة الثامنة بين مصدري النفط من العالم لفرنسا في عام ١٩٧١م، إذ بلغت الكمية المصدرة ٣١,١٩٩,٠٨٥ طناً وقيمتها ١,٥٤٥,٩٧٤ مليون فرنك فرنسي^(٢٦)، وشكلت هذه الكمية من صادرات قطر البترولية ما نسبته ١٣,٨٪ من صادراتها إلى أوروبا الغربية^(٢٧).

وفي عام ١٩٧٣م عندما وقعت حرب أكتوبر بين العرب والكيان الصهيوني (تشرين الأول ١٩٧٣م) كونت نقطة تحول في صيرورة النظام العالمي، وتركت انعكاساتها على العلاقات الدولية، وبالتحديد العلاقات الاقتصادية منها، إذ ساهمت القرارات التي اتخذتها البلدان العربية في اجتماعها المنعقد في ١٤ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣م والكامنة في حظر النفط عن الولايات المتحدة وكندا وهولندا، والتخفيض شهرياً من إنتاجها بنسبة ٥٪ حتى استرجاع الأراضي العربية المحتلة في خلق ارتجاجات وتدخلات في المعطيات التي تحكم في سير ميكانيكية العلاقات الاقتصادية الدولية، وفي ظل تلك التحولات اصطبغ السلوك الفرنسي بخاصيتين أساسيتين وهما : أولاً الانشغال لضمان فرنسا من خلال التقرب من البلدان العربية المنتجة للنفط، والمنحى الثاني انصب على إشراك حلفائها الأوروبيين في البحث عن سياسة مستقلة فاعلة^(٢٨).

لقد تأثر الاقتصاد الفرنسي بزيادة أسعار النفط، وزاد ذلك من عجز الميزان التجاري الفرنسي .

أخذت دول الخليج العربي بنظر الاعتبار الموقف المستقل لفرنسا تجاه الصراع العربي الصهيوني، واستمرت كل دول الخليج العربي ومنها قطر ماعدا الكويت في تصدير نفس الكمية من البترول الخام إلى الأسواق الفرنسية، وظلت الكميات التي تستوردها فرنسا من بترول قطر تتزايد في حقبة السبعينات كما يوضحها الجدول رقم (٦) .

جدول رقم (٦)

واردات فرنسا من نفط قطر

السنة	الكمية بالأطنان	القيمة بملايين الفرنكات الفرنسية
١٩٧٣	٣,٥٧٠,٢٠٠	٤٢٦,١٨٠
١٩٧٤	٣,٣٣٩,١٨٥	١,٢٧٤,٩٨٧
١٩٧٥	٢,١٦٠,٦٢٢	٨٨٧,١٣٧
١٩٧٦	٣,١٩٩,٥٠٧	١,٥٣٣,١٧٦ ^(٢٩)
١٩٧٧	—	١,٤٨٠,٣٦٠
١٩٧٨	٤,٢٠٠,٠٠٠	— ^(٣٠)
١٩٧٩	٣,٧٠٠,٠٠٠	— ^(٣١)

ويظهر من الجدول أعلاه أن الصادرات النفطية القطرية إلى فرنسا تحدث عجزاً في الميزان التجاري الفرنسي جراء ما يتوجب على فرنسا دفعه مقابل الفاتورة النفطية، لذلك سعت فرنسا إلى تحسين موقعها التجاري في قطر وفي البلدان العربية الأخرى، فالفرنسيون ولسنوات ماضية كانوا يدركون أن المنتجات الفرنسية كانت تحتل نسبة بسيطة من سوق دول النفط، كما أدرك الفرنسيون أن ضعف موقعهم التجاري في مقابل حجم تبعيتهم النفطية يحتم عليهم القيام بتقديم تنازلات أمام ذي المواقع الراسخة : الولايات المتحدة وبريطانيا، أو النشطة المثيرة للإعجاب : اليابان في الأسواق الخليجية عامة، والقطرية منها خاصة، وأن عليهم تقديم نوعية أفضل، وقبول شروط أصعب دون أن تلحق ضرراً كبيراً كبيع الأسلحة، ونقل التكنولوجيا مثلاً^(٣٢).

وبناءً على ذلك حاولت فرنسا زيادة حجم صادراتها إلى قطر في حقبة السبعينات لتواجه الخلل في ميزان مدفوعاتها، والذي يوضحه الجدول رقم (٧) .

جدول رقم (٧)

الصادرات الفرنسية إلى قطر ١٩٧٢ - ١٩٧٧ م (بملايين الفرنكات)

السنة	قيمة الصادرات
١٩٧٢	٤٧,٣
١٩٧٣	٣٥,٩
١٩٧٤	٤٥,٤٠١ ^(٣٣)
١٩٧٥	٦٣,٩٩٧

السنة	قيمة الصادرات
١٩٧٦	١٥٢,٦٧٨
١٩٧٧	٢٦٤,١٠٥

لقد ازدادت صادرات فرنسا إلى قطر بنسبة ١٢ ضعفاً بين عامي ١٩٧٣ - ١٩٧٩ م، بحيث أصبحت فرنسا المصدر العالمي الرابع إلى قطر^(٣٤).

دفع العجز في الميزان التجاري الفرنسي مع قطر فرنسا إلى المزيد من النشاط للفوز بمواقع جديدة في المشرق النفطي، لكنها حققت نجاحات ضعيفة في كل من السعودية وليبيا وإمارات الخليج العربي قياساً لما حققتها في العراق^(٣٥).

وفضلاً عن نشاط فرنسا في المجال النفطي سعت إلى أن تستثمر رحلات بواخرها إلى الدوحة، ويوضح الجدول رقم (٨) عدد تلك السفن الواصلة إلى ذلك الميناء، وهي حاملة البضائع المختلفة.

جدول رقم (٨)

عدد البواخر الفرنسية التي وصلت ميناء الدوحة من ١٩٧١ - ١٩٧٧ م^(٣٦)

السنة	عدد البواخر
١٩٧١	٤
١٩٧٢	٤

السنة	عدد البواخر
١٩٧٣	٥
١٩٧٤	١
١٩٧٥	٩
١٩٧٦	٢
١٩٧٧	٢

وفي حقبة الثمانينات امتدت العلاقات القطرية الفرنسية لتشمل جوانب أخرى، أولاً اقتصادية غير نفطية، وثانياً علمية، وثالثاً سياسية .

ففي الإطار الأول وقعت وزارة الخارجية القطرية اتفاقاً بين حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة دولة قطر لتطوير العلاقات الزراعية في ١٩٨٠/٣/٤ م، وفي الجانب الثقافي وقع بروتوكول للتعاون مجالات استغلال الطاقة الشمسية بين حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة دولة قطر في نفس التاريخ .

أما في المجال السياسي فقد كانت قطر من بين دول الخليج التي زارها الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان في مارس (أذار) عام ١٩٨٠ م^(٣٧)، في إطار سعي فرنسا لتقوية علاقاتها الاقتصادية، وكدليل على اهتمام فرنسا بهذه المنطقة من الوطن العربي .

أعطى ذلك النشاط السياسي الفرنسي ثماره في الجوانب الاقتصادية، وقد ظهر جلياً في حجم المبادلات الفرنسية مع قطر، سواء على مستوى الصادرات أم الواردات، كما تدل على ذلك المعطيات المتعلقة بتطور المبادلات التجارية بين الطرفين من ١٩٨٢ - ١٩٨٤ م، ويوضحها الجدول رقم (٩)

جدول رقم (٩)

الصادرات والواردات الفرنسية من وإلى قطر (بملايين الفرنكات)

السنة	الصادرات	الواردات
١٩٨٢	١٢٣٣	٣٨٧٩
١٩٨٣	٨١٢	١٦٠٠
١٩٨٤	٨٧٦,٠٤٢	٤٤٣٧ ^(٣٨)

ومن تحليل الجدول أعلاه، ظل الميزان التجاري سلبياً مع قطر بفارق قدره ٣٥٦,٠٦٢٤ في عام ١٩٨٤م، ومن كل ذلك يظهر أن فرنسا قد ركزت في تبادلها التجاري مع البلدان الخليجية ومنها قطر للتزود بحاجتها من البترول .

فرنسا والتسليح في قطر

إذا كان النفط يشكل جوهر الواردات الفرنسية من الأقطار العربية، وتشكل أرقامه عبئاً على الميزان التجاري الفرنسي، بذلت فرنسا مساعي في حقبة الثمانينات للفوز بعقود للتسليح في المنطقة العربية لكي تسد جزءاً من العجز في ميزانها التجاري، إذ تعد فرنسا المصدر الثالث للأسلحة في العالم بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي . وتجارة السلاح الفرنسية تستهدف تقليص الفارق في الغنى الذي أوجده البترول، ولتصحيح عدم التوازن في الميزان التجاري والدفع، فأرسلت كميات كبيرة من المعدات الحربية إلى الشرق الأوسط عامة، ومنطقة الخليج العربي خاصة^(٣٩) .

في بداية الثمانينات شكلت الأسلحة أهم صادرات فرنسا إلى المنطقة، وفي الواقع فإن مصانع الأسلحة الفرنسية تصدر قرابة ٦٠٪ من إنتاجها للأقطار العربية، وليس هناك بلد عربي لا يستورد مثل هذه الأسلحة، وبالرغم أن العراق والسعودية استحوذتا على حصة الأسد من الأسلحة الفرنسية، فليس هناك بلد عربي سواء في المشرق أو المغرب لا يحصل على عتاد عسكري من نوع فرنسي، وعلى سبيل المثال تزودت قطر ب ١٤ طائرة ميراج، وعشرات السيارات المصفحة عام ١٩٨١م^(٤٠).

فرنسا والتصنيع في قطر

أسهمت فرنسا بتنفيذ عدد من المشاريع الصناعية في البلدان المصدرة للنفط ومنها قطر، وكان ذلك جزءاً من خطتها لتقليل الفارق في العجز في ميزانها التجاري، إذ أسست شركة قطر للبتروكيماويات المحدودة عام ١٩٧٤م بين حكومة قطر ومجموعة سي. دي. إف. C.D.F. شيمي الفرنسية برأسمال قدره ٢٤٠ مليون ريال، وتمتلك المؤسسة القطرية للبترول ٨٤٪ من الشركة، فيما تملك مجموعة سي دي إف شيمي ١٦ ٪، وقد افتتح أمير قطر مجمع البتروكيماويات في ٢٢ فبراير (شباط) ١٩٨١م^(٤١).

ويستخدم مجمع الغاز الغني بالإيثان القادم من مصنع سوائل الغاز الطبيعي، وتبلغ الطاقة التصميمية للمصنع ٢٨٠ ألف طن من مادة الإيثيلين، و ١٤٠ ألف من البولي إيثيلين المنخفض الكثافة، و ٤٦ ألف طن من الكبريت، وقد بدأ تشغيل وحدة لاستخلاص غاز الإيثان، وانتظم إنتاجها عام ١٩٨٦م^(٤٢).

إن مشروع البتروكيماويات هذا متكامل مع مجمع ثان تابع لشركة شاريوتاج دو فرانس الفرنسية أقيم في ميناء دنرك بفرنسا على المحيط الأطلسي^(٤٣)، والذي تبلغ طاقته الإنتاجية ٢٢٥ ألف طن متري سنوياً من الإيثيلين، و ٢٥٠ ألف طن متري سنوياً من البولي إيثيلين منخفض الكثافة^(٤٤).

ومن ذلك يبدو أن فرنسا لا تقوم باستيراد النفط من قطر فحسب، وإنما تقوم بتشجيع الدول الخليجية على المشاركة في بعض رساميل الصناعات البتروكيمياوية الفرنسية في محاولة منها لامتصاص هذه الأموال العربية واستثمارها في فرنسا، لما تحققه للجانب الفرنسي من فوائد، والملاحظ أن الكويت وقطر هي أكثر بلدان الخليج العربي نشاطاً في هذا المجال، وتمتلك الشركة القطرية ٢١٪ من مجمع إنتاج الإيثيلين في مدينة دنكرك^(٤٥).

ويصدر الإيثيلين المنتج في قطر إلى مجمع الأسواق العالمية، وخاصة جنوب آسيا، أما البولي إيثيلين فيصدر إلى الشرق الأوسط، والجدول رقم (١٠) يوضح إنتاج الشركة من عام ١٩٨٣ - ١٩٨٧ م

جدول رقم (١٠)

إنتاج الشركة من عام ١٩٨٣ - ١٩٨٧ م

السنة	إيثيلين	بولي إيثيلين	كبريت
١٩٨٣	١٦٣,٥٠٠	١٤,٩٧٣	١٩٠٠٩
١٩٨٤	٢٠٤,٦٠٠	١٩٤,٥٦١	٣٣٢٠٩
١٩٨٥	١٨٥,١١٤	١٥٢,٨٥٤	٢٧٥٢٥
١٩٨٦	٢٥٨,٢٤٨	١٧٦,٢٥٣	٤٤٧٢٤
١٩٨٧	٢٦٢,٧٠٠	١٧٣,٩١٢	٤٨,٢٠٠ ^(٤٦)

ومن كل ما تقدم يتضح أن المساهمة الفرنسية في تطوير الصناعة في قطر كان محدوداً، واقتصر على مجال البتروكيمياويات، وهدف إلى إيجاد مواطني قدم جديدة لفرنسا، وتوسيع دائرة نفوذها في المنطقة، فضلاً عن كونها محاولة ذات طابع اقتصادي، وذلك بتشجيع رأس المال القطري للاستثمار في المشاريع الاقتصادية الفرنسية.

الخاتمة

- ١ - العلاقات القطرية الفرنسية ابتدأت في الفترة المعاصرة من تاريخ قطر، وظلت بسبب السيطرة البريطانية محدودة في حقبة الستينات، وكان تصدير النفط من قطر يشكل أساس واردات فرنسا، وصدرت مقابل ذلك لقطر السيارات والآلات الميكانيكية والأحجار الكريمة .
- ٢ - عند استقلال قطر عام ١٩٧١م، بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة اعترفت فرنسا بالقطر العربي الجديد فتنامت العلاقات القطرية الفرنسية التي بقيت في مجال تصدير النفط القطري إلى فرنسا الذي جعل الميزان التجاري إيجابياً لصالح قطر، بالرغم من تصدير فرنسا لكميات من منتجاتها إلى السوق القطري .
- ٣ - تصاعد حجم التبادل التجاري بين قطر وفرنسا في حقبة الثمانينات، وظل النفط يشكل عموده الفقري، لكنها اتسعت وشملت آفاقاً أخرى سياسية وعلمية وزراعية .
- ٤ - أسهمت فرنسا في مبيعات الأسلحة لقطر وأنشأت معها مصانع للبتروكيماويات في قطر، ومشروعاً مشتركاً في دنكرك، الهدف منه تشجيع الرأسمال القطري على الاستثمار في فرنسا .
- ٥ - وعلى أساس ذلك هناك مجالات رحبة لتطور التعاون الفرنسي القطري في المجالات كافة، لاسيما وأن فرنسا تحاول أن تجد لها دوراً أساسياً في هذه المنطقة الحيوية من العالم قطر بخاصة والخليج العربي بعامه، لما تمتلك من احتياطات نفطية من خلال علاقاتها الاقتصادية وبيع الأسلحة .

أ.د. صادق ياسين محمد الحلو

رئيس قسم التاريخ بكلية الآداب والألسن

جامعة ذمار - الجمهورية اليمنية

هوامش البحث

١ — A. N. (archive National), Memoire de l' eveque de Babylone, a m r. le ministre de la marine le 8 (10/1754, correspondance consulaire et commercial, AFBI, Baghdad, 75, fd. 18.

٢ — Huer witz (s.), Diplomacy in Near and Middle East, A Documentary Record 1914 _ 1956, Vol. 1, New York, 1977, P. 15

٣ — ج ج لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج ٤، ترجمة مكتب أمير قطر، الدوحة، د. ت.، ص ١٨١٩.

٤ — إسماعيل نوري الربيعي، نشاط القوى الكبرى في الخليج العربي خلال القرن التاسع عشر، الوثيقة، العدد ٢٦، يوليو ١٩٩٤، ص ٨٤.

٥ — لوريمر، المصدر السابق، ج ٤، ص ١٨١٩.

٦ — المصدر نفسه، ج ٤ ١٨٥٨.

٧ — عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، السلام البريطاني في الخليج العربي، الرياض، ١٩٨١، ص ٤١.

٨ — لوريمر، المصدر السابق، ج ٤، ص ١٨٥٨.

٩ — نادية محمود مصطفى، أوروبا والوطن العربي، بيروت ١٩٨٦، ص ٤٠-٤١.

١٠ — لويس يونج، العرب وأوروبا، ترجمة ميشيل أزرق، بيروت، ١٩٧٩، ص ٢

١١ — Cahiers de m'orient contemporain xxxiv, Paris, 1956, P. 81.

١٢ — بوقنطار الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧، بيروت، ١٩٨٧، ص ٢٥.

١٣ — سلمان مصطفى منهل القيسي، تاريخ العلاقات الفرنسية مع المشرق العربي ١٩٥٢ - ١٩٨٠، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد ١٩٩٧، ص ٢٤٠.

- ١٤ — Anie Montigny, Kozłowska, Histoire et changements sociaux au Qatar, dans In Peninsula Arabique d'aujourd'hui, Vol. 2, Paris, 1982. P.483.
- ١٥ — عبد الإله أبو عباس، آفاق التنمية الصناعية في دول الخليج العربي، الكويت، ١٩٧٩، ص ١٠١.
- ١٦ — Mohammad Rezai Djalili; Le Golfe (Persique), problemes et perspective, Paris 1978, P.98.
- ١٧ — Djalili, Op.Cit., P. 214.
- ١٨ — بول بالطا، كلودني ريللو، سياسة فرنسا في البلاد العربية، نقله إلى العربية كامل فاعور ونخلة فرنو، بيروت، د. ت.، ص ١٥٥.
- ١٩ — المصدر نفسه، ص ١٥٥.
- ٢٠ — سليمان مصطفى القيسي، المصدر السابق، ص ٤٩٦.
- ٢١ — بول بالطا، كلودني ريللو، المصدر السابق، ص ١٤٨.
- ٢٢ — أحمد سعيد نوفل، العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر السياسية للقضية الفلسطينية، الكويت، ١٩٨٢، ص ١٥٧.
- ٢٣ — قطر، وزارة الإعلام، الكتاب السنوي ١٩٨٠ - ١٩٨١، الدوحة، ١٩٨١، ص ١٥٧.
- ٢٤ — بوقنطار الحسان، المصدر السابق، ص ٢٥.
- ٢٥ — أحمد سعيد نوفل، المصدر السابق، ص ٣٢٧.
- ٢٦ — المصدر نفسه، ص ٢٣٠.
- ٢٧ — Regag el Mallakh, Qatar Development of an oil economy, London, 1977, P. 143.
- ٢٨ — بوقنطار الحسان، المصدر السابق، ص ٥٨.
- ٢٩ — Ministère de l'économie et des Finances, direction general des douanes et droits innalirects, Paris, cite d'après M.E.G., 1er Juillet 1977.
- ٣٠ — أحمد سعيد نوفل، المصدر السابق، ص ٣٣١، فرنسا والعرب بلغة الأرقام، مجلة الأسبوع العربي، العدد ١٠٦٥، مارس (أذار) ١٩٨٠، ص ٢٣٠.
- ٣١ — بوقنطار الحسان، المصدر السابق، ص ٥٩.

٣٢ - غسان سلامة، فرنسا والعرب، سمات المرحلة الجديدة، المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣٣، نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨١م، بيروت ١٩٨١، ص ١٦.

Dajalili, Op. Cit., P.217.

٣٣ -

٣٤ - أحمد سعيد نوفل، المصدر السابق، ص ٣٣١.

٣٥ - فرنسا والعرب بلغة الأرقام، المصدر السابق، ص ٢٦.

٣٦ - قطر، وزارة الإعلام، الكتاب السنوي، ١٩٨٠ - ١٩٨١، الدوحة ١٩٨١، ص ١١٦.

٣٧ - قطر، وزارة الإعلام، الكتاب السنوي، ١٩٨٧ - ١٩٨٨، الدوحة ١٩٨٨، ص ٢٨.

٣٨ - بو قنطار الحسان، المصدر السابق، ص ١٢٠.

Dajalili, Op. Cit., P. 214.

٣٩ -

Le Monde, 27. 8. 1981.

٤٠ -

٤١ - قطر، وزارة الإعلام، الكتاب السنوي، ١٩٨٧ - ١٩٨٨، ص ١٣٨.

٤٢ - المصدر نفسه.

٤٣ - د. لطفي حمود الجودة، الخليج العربي واتجاهات تطور اقتصادياته، بغداد، ١٩٧٩، ص ٦٣.

٤٤ - قطر، وزارة الإعلام، المصدر السابق، ص ١٤٢.

٤٥ - سمير عبد الكريم، قلق أوروبي من ازدهار صناعة البتروكيماويات في الخليج، مجلة الأسبوع العربي، العدد ١١١١، بيروت، ١/٢٦/١٩٨٠، ص ٧.

٤٦ - قطر وزارة الإعلام، ١٩٨٧ - ١٩٨٨، ص ١٤٢.